جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
تأسس عام ١٩٩٤م - جامعة الكويت

العدد (١)
أكتوبر ٢٠٢٢م
يغطي الأحداث
من ١ / ٩
إلى ١٥ / ١٠ - ٢٠٢٢م

النشرة التحليلية

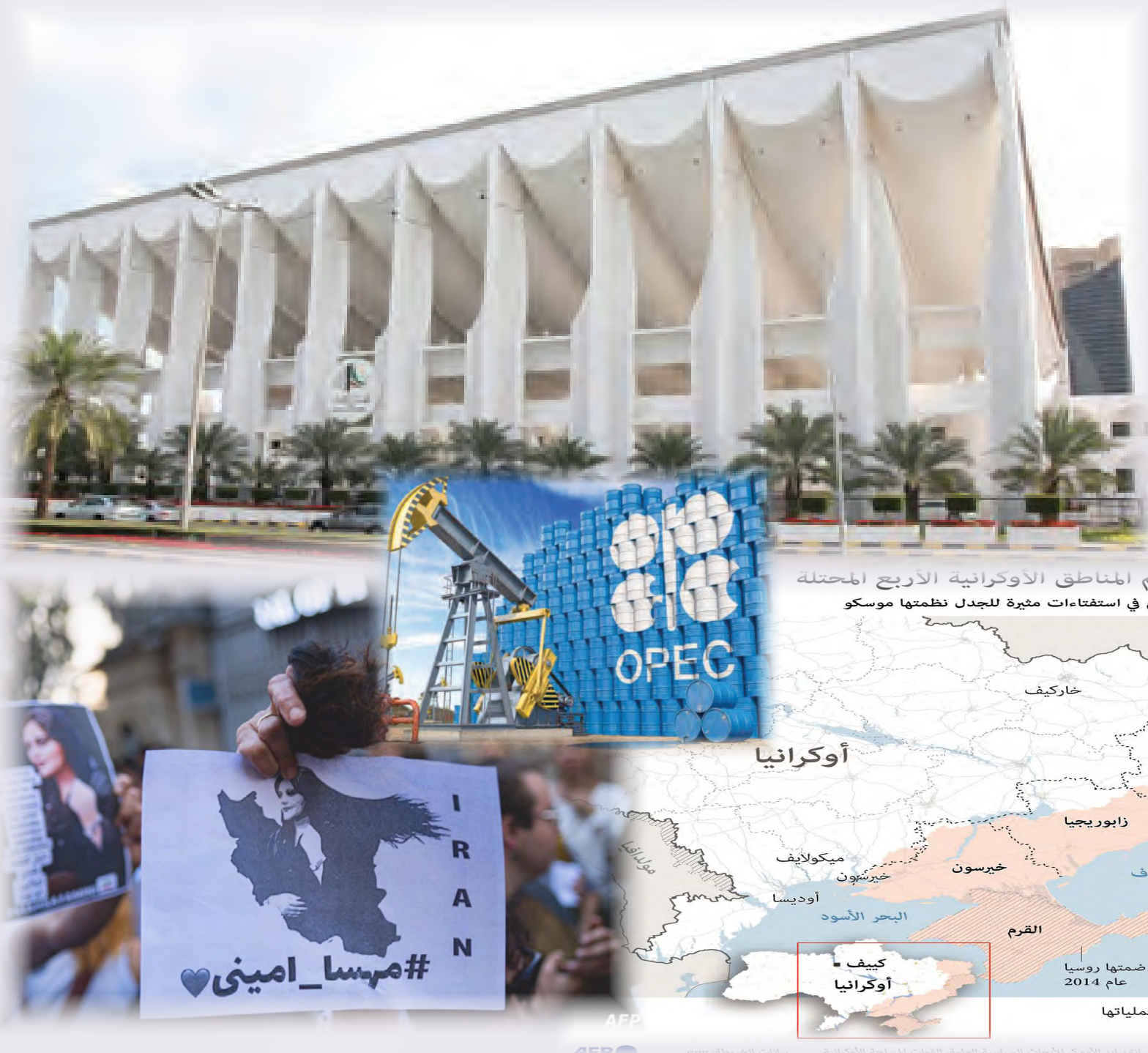

أُسس مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت في عام ١٩٩٤م، بوصفه مركزاً بحثياً يهتم بالبحوث والدراسات العلمية ذات الصلة بالقضايا التي تهم دولة الكويت ومنطقة الخليج والجزيرة العربية على وجه التحديد، ومنطقة الشرق الأوسط والقضايا الدولية عموماً.

الموقع الإلكتروني www.cgaps.ku.edu.kw

البريد الإلكتروني Gulf_center@yahoo.com

هاتف : ٢٤٩٨٤٦٣٩ ـ ٢٤٩٨٤٦٥٨ (٩٦٥+)

ص.ب: ٦٤٩٨٦ الشويخ (ب) الرمز البريدي: ٧٠٤٦٠ ، الكويت

لماذا هذه «النشرة التحليلية»؟

تُعنى هذه النشرة التحليلية الشهرية بتقديم تغطية معمقة لأبرز التطورات الجارية على الساحة الكويتية، والخليجية، والعربية، والإقليمية، والدولية.

وتهدف هذه النشرة الدورية إلى تزويد الباحثين المختصين والجمهور العام بقدرٍ وافٍ من المعرفة التي تتجاوز المعالجة الإخبارية للأحداث، بما يوفر لهم قدراً رصيناً حول الشؤون المحلية والمستجدات في المنطقة والعالم.

ومن أجل ذلك، تقوم النشرة بمتابعة ورصد وتحليل الأحداث المعاصرة بأقصى قدر ممكن من الموضوعية، مع تبيان أسبابها، واستقراء دلالاتها، واستشراف مساراتها المستقبلية.

أ. د. فيصل مخيط أبو صليب
مدير مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

الفهرس

المـــادة	رقم الصفحة
ـ الكويت تنتخب مجلس أمة جديد لتصحيح المسار السياسي.....	5
ـ العراق: انفراجة بعد عام من الانسداد السياسي.....	7
ـ إيران: أكبر موجة احتجاجات شعبية منذ ٣ سنوات.. الأسباب والدلالات...	9
ـ «أوبك بلس»: أكبر خفض للإنتاج اليومي للنفط منذ جائحة «كورونا» ودخول على خط أزمة الطاقة العالمية.....	10
ـ مسار جديد للحرب الروسية الأوكرانية في شهرها الثامن.....	12

الكويت تنتخب مجلس أمة جديد لتصحيح المسار السياسي

انتخبت دولة الكويت في ٢٩ سبتمبر ٢٠٢٢م، مجلس أمة جديد في فصله السابع عشر، بعد حل المجلس السابق المنتخب عام ٢٠٢٠م، حلاً دستورياً.

ووفقاً للنتائج الرسمية النهائية التي أعلنتها إدارة شؤون الانتخابات التابعة لوزارة الداخلية الكويتية، فاز (٢٧) مرشحاً جديداً إلى المجلس، فيما احتفظ (٢٣) نائباً من المجلس السابق بمقاعدهم النيابية، حيث بلغت نسبة التغيير (٥٤٪) مقارنة بمجلس ٢٠٢٠م.

وإجمالاً، يمكن رصد أهم المؤشرات ذات الدلالة في مسيرة ونتائج انتخابات مجلس أمة ٢٠٢٢م على النحو التالي:

- بلغت نسبة التغيير في مقاعد البرلمان ٦٠٪ في ثلاث دوائر انتخابية، هي: الأولى والثانية والخامسة، فيما كانت هذه النسبة في الدائرتين الانتخابيتين الثالثة والرابعة ٥٠٪.
- من بين ٢٧ نائباً جديداً، هناك ١٥ لم يسبق لهم الحصول على عضوية البرلمان من قبل، و١٢ من نواب المجالس السابقة.
- لم يترشح سبعة من أعضاء مجلس الأمة ٢٠٢٠، وفشل ٢٠ نائب من المجلس السابق خاضوا انتخابات ٢٠٢٢م في الحفاظ على مقاعدهم البرلمانية.
- عودة التمثيل النسائي في مجلس الأمة، بفوز مرشحتيْن في الانتخابات، هما: وزيرة الأشغال ووزيرة الإسكان السابقة جنان بوشهري في الدائرة الانتخابية الثالثة، وعالية الخالد في الدائرة الانتخابية الثانية، وذلك بعد غياب المرأة عن البرلمان في مجلس ٢٠٢٠م، للمرة الأولى منذ عام ٢٠٠٨م.

وبذلك تكون نسبة الفائزات (امرأتان) من إجمالي عدد المرشحات (٢٢)، حوالي (٩٪)، وأقل من ١٪ وتحديداً نحو (٠,٦٦٪) من العدد الكلي للمرشحين (٣٠٥) مرشحاً و مرشحة.

وفي تطور لافت للمشاركة السياسية للمرأة الكويتية كمرشحة في الانتخابات البرلمانية، حصدت مرشحة الدائرة

الانتخابية الرابعة موضي المطيري أكثر من ٣ آلاف صوت رغم أنها لم تفز بمقعد نيابي، لكن دلالة هذا الرقم التصويتي وأهميته تتمثل في كونه مُنح لمرشحة، فضلاً عن أنها تخوض التجربة الانتخابية للمرة الأولى.

- تمكن مرشحان بالفوز بعضوية مجلس الأمة رغم أنهما يقضيان فترة عقوبة في قضايا غير مخلة بالأمانة والشرف، وهما: مرزوق الخليفة في الدائرة الانتخابية الرابعة، وحامد البذالي في الدائرة الانتخابية الثانية، وذلك في سابقة تاريخية بمسيرة البرلمان الكويتي.

ودُعي أكثر من ٧٣٠ ألف ناخب وناخبة للإدلاء بأصواتهم في ١١٨ مركز اقتراع في محافظات الكويت الست، لانتخاب (٥٠) نائبًا، من بين ٣٠٥ مرشحاً بينهم ٢٢ امرأة، في خمس دوائر انتخابية.

وبحسب الجداول الرسمية لكشوف المرشحين والناخبين، بلغ عدد المرشحين في الدائرة الأولى ٤٨، بينهم ٣ نساء، وكذلك ٤٨ مرشحاً في الدائرة الثانية، بينهم ٤ نساء، و٤٧ مرشحاً في الدائرة الثالثة، بينهم ٨ نساء، و٨٠ مرشحاً في الدائرة الرابعة، بينهم ٥ نساء، و٨٢ مرشحاً في الدائرة الخامسة، بينهم امرأتان.

وبلغ عدد الناخبين في الدائرة الأولى أكثر من ٩٥ ألف ناخب وناخبة، وفي الدائرة الثانية أكثر من ٨٤ ألف ناخب وناخبة، وفي الدائرة الثالثة أكثر من ١٣١ ألف ناخب وناخبة، بينما الدائرة الرابعة نحو ١٨٨ ألف ناخب وناخبة، وفي الدائرة الخامسة نحو ٢٣٨ ألف ناخب وناخبة.

ومع صدور مرسوم بدعوة مجلس الأمة الجديد لدور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي الـ١٧ يوم ١٨ أكتوبر ٢٠٢٢م، يكون التحدي الأهم أمام النواب الجدد هو العمل الجاد بالتعاون مع الحكومة من أجل تصحيح المسار السياسي، تحقيقاً للرغبة السامية في الخطاب الأميري التاريخي في ٢٢ يونيو ٢٠٢٢م، والذي ألقاه نيابة عن حضرة صاحب السمو الأمير الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح- حفظه الله ورعاه- سمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح- حفظه الله.

العراق: انفراجة بعد عام من الانسداد السياسي

انتخب البرلمان العراقي في ١٣ أكتوبر ٢٠٢٢م، عبداللطيف رشيد رئيساً جديداً للجمهورية، بعد جولتي تصويت، حيث حصل في الجولة الثانية على (١٦٢) صوتاً مقابل (٩٩) صوتاً لمنافسه الرئيس السابق برهم صالح.

وتنافس على منصب رئيس الجمهورية (٤٠) مرشح بينهم (٥) نساء.

وعقب أدائه اليمين الدستورية، كلف الرئيس الجديد، مرشح (الإطار التنسيقي) الشيعي حمد شياع السوداني بتشكيل الحكومة الجديدة، وهو الترشيح الذي أعلن التيار الصدري لاحقاً رفضه له وقرر عدم المشاركة في الحكومة العراقية المقبلة.

وأتم العراق في ١٠ أكتوبر ٢٠٢٢م عاماً كاملاً منذ إجراء الانتخابات البرلمانية المبكرة الأخيرة، وسط تزايد المخاوف من حدوث فراغ دستوري وفوضى أمنية نتيجة الأزمة السياسية المتواصلة على مدار الاثني عشر شهراً الأخيرة، مما كان يهدد بدخول الدولة إلى نفق المجهول بسبب حالة عدم اليقين السياسي الراهنة، ويضاعف من الشلل الاقتصادي والتدهور الاجتماعي والمعيشي، وفقاً لتقديرات المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية المتخصصة، وفي مقدمتها: صندوق النقد والبنك الدوليين، ناهيك عن مؤسسات التصنيف الائتماني العالمية الكبرى.

وتُعزى الازمة السياسية في العراق إلى غياب التوافق بين الفرقاء السياسيين حول تسمية مرشح لتولي رئاسة الوزراء وتشكيل الحكومة الجديدة المنتظرة منذ عام.

وتركز الخلاف تحديداً بين معسكرين رئيسين، هما: التيار الصدري بزعامة رجل الدين مقتدى الصدر وحلفائه من جهة، ومن جهة أخرى، تحالف «الإطار التنسيقي» الشيعي الذي يضم قوى وأحزاب وفصائل مسلحة موالية لإيران، وفي مقدمتها: ميليشيات الحشد الشعبي، وائتلاف «دولة القانون» بزعامة رئيس الوزراء السابق نوري المالكي، وميليشيات «عصائب أهل الحق»، وتحالف «الفتح» برئاسة هادي العامري، وتحالف «النصر» الذي يقوده رئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي.

ومع عجز طرفي الأزمة السياسية عن حل خلافاتهما، لم تتشكّل حكومة على مدار عام، بسبب مطالبة كل طرف بأحقيته في ذلك، لا سيما مع عدم وجود حسم دستوري أو قانوني لماهية «الكتلة البرلمانية الأكبر» التي يوكل إليها تسمية رئيس الوزراء ومن ثم الشروع في التشكيل الوزاري.

فمن جهته، يرى التيار الصدري أنه الأحق بتشكيل الحكومة العراقية الجديدة؛ باعتباره صاحب أكبر كتلة برلمانية من حيث العدد بسبب حصوله على (٧٣) مقعداً في الانتخابات التي أجريت في العاشر من أكتوبر ٢٠٢١م، وذلك من إجمالي عدد مقاعد البرلمان البالغ ٣٢٩ مقعدًا.

وفي المقابل، يصر «الإطار التنسيقي» على أنه المعني بهذه المهمة؛ نظراً لأن لديه تحالفاً نيابياً يمنحه أغلبية برلمانية، حتى وإن لم تحصل الأحزاب والقوى السياسية المنضوية تحت مظلته على أكبر عدد من مقاعد البرلمان.

ويتعمق الخلاف بين التيار الصدري و«الإطار التنسيقي» مع تباين أطروحاتهما بشأن طبيعة الحكومة المرجوة. فـ«التيار» يفضل حكومة أغلبية وطنية بعيداً عن المحاصصة السياسية والطائفية، بينما يميل «الإطار» إلى تشكيل حكومة خدمات

تجمع الفرقاء مختلف الاطياف السياسية على غرار الحكومات التي تشكلت منذ عام ٢٠٠٣م.

وترتب على استمرار الخلاف السياسي المستحكم على مدار عام (أكتوبر ٢٠٢١ ـ أكتوبر ٢٠٢٢م)، عدة نتائج بالغة الخطورة والسلبية على واقع ومستقبل العراق السياسي، والأمني، والاقتصادي، والاجتماعي، ومن أهمها:

- انتقال حالة الاستقطاب السياسي الحادة إلى الشارع، من خلال المظاهرات والاعتصامات من أنصار التيار الصدري و«الإطار التنسيقي»، والتي وصلت إلى مقر البرلمان في المنطقة الخضراء بالعاصمة بغداد، مما اضطره لتعليق جلساته لأكثر من شهرين منذ مطلع أغسطس وحتى بدايات أكتوبر ٢٠٢٢م.
- تهديد الاستقرار الأمني وتعريض السلم الاهلي للخطر، في ضوء اندلاع أعمال عنف مسلح واشتباكات دموية بين الفصائل المسلحة التابعة لطرفي الأزمة السياسية، على نحو ما شهدته المنطقة الخضراء في ٢٩ أغسطس ٢٠٢٢م، حيث دارت مواجهات أسفرت عن سقوط عشرات القتلى ومئات الجرحى من المدنيين وقوات الأمن العراقي.
- تزايد المخاطر الاقتصادية واحتمالات الانكشاف المالي؛ بسبب عدم إقرار الميزانية العامة للدولة نتيجة التأخير في تشكيل الحكومة الجديدة»، واضطرار حكومة تصريف الأعمال إلى جعل الإنفاق العام على أساس قانون الإدارة المالية الاتحادي أي ما أنفق في الموازنة السابقة مقسّماً على ١٢ شهراً، وهو ما لا يعكس واقع الإيرادات المحققة سنوياً.

كما لجأ البرلمان العراقي، بسبب حالة الجمود المالي- إلى تشريع «قانون الدعم الطارئ» في يونيو ٢٠٢٢م، بقيمة ٢٥ تريليون دينار عراقي (١٧ مليار دولار)، من أجل توفير الحاجات الطارئة وشراء حبوب لضمان «الأمن الغذائي» وتوفير سيولة لشراء الطاقة والكهرباء من الخارج.

ومن المرجح اللجوء لنفس الخيارات في حال استمرار عدم تشكيل حكومة جديدة قبل نهاية العام الجاري وبداية العام المقبل ٢٠٢٣م.

ومن شأن هذه الحالة الاقتصادية والمالية المتدهورة، أن تنعكس سلباً على الحياة المعيشية للعراقيين ومستوياتهم الاجتماعية.

ويكفي للدلالة على ذلك، أنه من بين كل (١٠) شباب في العراق، يوجد أربعة عاطلون عن العمل، وفق أحدث تقارير هيئة الأمم المتحدة للعام ٢٠٢٢م، والتي تُقدر أيضاً أن ثلث سكان العراق هم تحت خط الفقر.

غير أن التأخر في حسم الخلافات السياسية القائمة كان يحمل في طياته مخاطر جسيمة ليس أقلها احتمال اندلاع انتفاضة شعبية كبرى على غرار ما شهده العراق في أكتوبر عام ٢٠١٩م، احتجاجاً على سوء الخدمات العامة وتردي أحوال المعيشة.

وقد حذر الرئيس العراقي السابق برهم صالح من تكرار سيناريو انتفاضة ٢٠١٩م، وأكد في خطاب له بمناسبة احتفالات المولد النبو الشريف في ٨ اكتوبر ٢٠٢٢م من أنه «لا يمكن المراهنة على صبر العراقيين أكثر».

كما أنه يرجح أن يؤدي استمرار الفشل السياسي إلى انزلاق العراق إلى دوامة العنف والاقتتال الأهلي، وهو ما ستكون له تداعياته الكارثية، على نحو ما حذر رئيس الوزراء المنتهية ولايته مصطفى الكاظمي في أعقاب المعارك المسلحة بالمنطقة الخضراء في أغسطس ٢٠٢٢م، معتبراً أنه «إذا انطلق الرصاص في العراق فلن يتوقف لسنوات».

إيران: أكبر موجة احتجاجات شعبية منذ ٣ سنوات.. الأسباب والدلالات

تشهد إيران منذ ١٦ سبتمبر ٢٠٢٢م، أعنف موجة احتجاجات شعبية واضطرابات اجتماعية في السنوات الثلاثة عشر الأخيرة، وذلك إثر وفاة شابة كردية تُدعى مهسا أميني وتبلغ (٢٢) عاماً، بعد اعتقالها من قبل «شرطة الأخلاق» في طهران، ودخولها في غيبوبة لمدة يومين قبل أن تفارق الحياة وهي محتجزة في السجن.

ونفت الشرطة الإيرانية تعرض مهسا أميني للضرب أو التعذيب أثناء اعتقالها، وأكد تقرير الطب الشرعي الذي أعلنته النيابة العامة يوم ٧ اكتوبر ٢٠٢٢م، أن أميني كانت مريضة بالقلب وتعرضت لغيبوبة مرضية توفيت على إثرها بعد نقلها إلى المستشفى.

في المقابل، يقول نشطاء سياسيون ومنظمات حقوقية إيرانية ودولية أن الوفاة «مشبوهة» ونتجت عن تعرض الضحية للتعذيب وغيرها من أشكال سوء المعاملة خلال الاحتجاز، وأنها تلقت ضربة على الرأس في مقر الشرطة.

وغداة تشييع الشابة المتوفاة، اندلعت الاحتجاجات في مسقط رأسها بكردستان إيران، ثم اتسع نطاق الاحتجاجات جغرافياً ليمتد إلى العاصمة طهران وعشرات المدن، وزادت كثافة المحتجين، الذين طالبوا بتحقيق شفاف وعادل، ومحاسبة المسئولين عن وفاة مهسا أميني إلى القضاء. كما نظمت احتجاجات في العديد من دول العالم تضامناً مع التظاهرات داخل إيران.

وعلى الرغم من أن هذه ليست المرة الأولى التي تشهد فيها إيران احتجاجات شعبية، حيث حدث ذلك في أعوام ١٩٩٩م، و٢٠٠٩م، و ٢٠١٩م، إلا أن موجة تظاهرات ٢٠٢٢م، تُعد أكثر هذه الاحتجاجات خطورة من الناحية السياسية في ضوء الاعتبارات التالية:

- المشاركة الكثيفة للمرأة الإيرانية للمرة الاولى في الاحتجاجات، وتعمد بعضهن إحراق حجابهن خلال التظاهرات، ما يحمل دلالة سياسية هامة تشير إلى التمرد النسوي على شرعية النظام السياسي في طهران، المستند إلى البعد الديني في الحكم منذ الثورة التي قادها الخميني ضد نظام الشاه رضا بهلوي عام ١٩٧٩م.
- غلبة مشاركة الشباب والشابات في الاحتجاجات لا سيما بين طلاب وطالبات الجامعات والمدارس الثانوية، الأمر الذي يحمل مخاطر اتساع الهوة بين الجيل الحالي وبين السلطات الحاكمة واتجاهها صوب القطيعة، مما يضاعف من المخاوف من احتمالات تآكل شرعية النظام الإيراني في صفوف الشباب، وينذر بمزيد من الاضطرابات والمواجهات في المستقبل.
- ارتفاع سقف الانتقادات الموجهة إلى السلطات الرسمية، وبلوغها المرشد الأعلى للثورة علي خامنئي، على نحو ما برز في قيام مجموعة مؤيدة للاحتجاجات بقرصنة قناة تلفزيونية حكومية مساء الثامن من أكتوبر ٢٠٢٢م، وبثها رسالة معادية لخامنئي شخصياً، ناهيك عن رفع المحتجين لافتات مناهضة له، ومطالبة برحيله.
- خلافاً للاحتجاجات السابقة، شهدت الموجة الراهنة تضامناً واسعاً مع المحتجين من قبل الشخصيات الإيرانية العامة من الممثلين والمغنيين والرياضيين في الداخل والخارج، مما يشير إلى اتساع مستوى السخط الشعبي بين العديد من الشرائح الاجتماعية في إيران وليس فقط الفئة المهمشة اقتصادياً واجتماعياً تجاه سياسات الحكومة.

«أوبك بلس»: أكبر خفض للإنتاج اليومي للنفط منذ جائحة «كورونا» ودخول على خط أزمة الطاقة العالمية

أعلنت منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاؤها من خارج المنظمة، وهي مجموعة تعرف باسم «أوبك بلس»، في الخامس من أكتوبر ٢٠٢٢م، عن أكبر خفض للإنتاج منذ جائحة «كوفيد-١٩»، وذلك بمقدار مليوني برميل يوميًّا اعتبارًا من نوفمبر ٢٠٢٢م.

ووفقاً للبيان الرسمي الصادر في ختام الاجتماع الوزاري للتحالف النفطي في ٥ أكتوبر، فإن هذا الخفض، الذي سيستمر حتى نهاية العام المقبل ٢٠٢٣م، يعادل حوالي ٢٪ من الطلب العالمي على النفط للعام ٢٠٢٢م، والمُقدر بنحو ١٠٠ مليون برميل يوميا.

وبررت «أوبك بلس» هذا القرار الذي قوبل بانتقادات غربية لا سيما أميركية، بمخاوف الركود العالمي الناتجة عن حالة عدم اليقين التي تحيط بتوقعات الاقتصاد العالمي والطلب على النفط، وضرورة تعزيز التوجيه طويل المدى لهذا السوق، وتماشياً مع نهج 'أوبك بلس' الناجح المتمثل في أن تكون استباقية ووقائية.

وأثار هذا القرار ردود أفعال متباينة عالمياً، لكن اللافت كان رد الفعل الأميركي الذي وصف القرار بأنه «قصير النظر»، وأعرب الرئيس جو بايدن عن «خيبة أمله» تجاهه.

لكن الأهم، هو نبرة الخطاب السياسي الرسمي الصادر من واشنطن، والذي بدا مماثلاً للخطاب الذي تلا أزمة النفط العالمية التي أعقبت حرب السادس من أكتوبر عام ١٩٧٣م.

فقد قالت الولايات المتحدة أن إدارة الرئيس بايدن ستعمل مع الكونغرس من أجل سن تشريع لتقليل سيطرة منظمة «أوبك» على أسعار الطاقة العالمية، في إشارة إلى التشريع المعروف باسم «نوبك» الذي يدرسه المشرعون الأمريكيون منذ فترة طويلة والمناهض لـ«أوبك» و«أوبك بلس».

وبوجه عام، تتباين التقييمات لقرار «اوبك بلس» بشأن تخفيض معدل الإنتاج اليومي لأعضائها، ويمكن التمييز بين اتجاهين رئيسين في هذا الخصوص:

الفريق الأول يؤيد القرار ويعتبره مبرراً من الناحية العملية، لأنه يستهدف بقاء مستويات أسعار النفط في السوق الدولية عند معدلات تتراوح ما بين الـ ٨٥ والـ ٩٥ دولارًا للبرميل، من أجل الحفاظ على المقدرات المالية للدول المنتجة للنفط، واستباق أي وضع يمكن أن يتسبب في تراجع حاد للأسعار مثلما حدث غداة الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨م عندما انهارت أسعار النفط ووصلت إلى ٣٠ دولاراً للبرميل.

أما الفريق الأخر، فيرى أن قرار « أوبك بلس» سيرتب تداعيات سلبية على الدول المنتجة للنفط على المدى الطويل؛ لأنه سيدفع الدول الغربية إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات التي تؤدي إلى زيادة الركود العالمي، كما ستبادر إلى الإسراع باعتماد بدائل للوقود الإحفوري العادي، ما سيؤثر على ميزانيات الدول المنتجة والمصدرة للنفط لجهة العجز بسبب التراجع الكبير المتوقع لأسعار النفط في الأسواق العالمية.

كما أن القرار- تبعاً لأنصار هذا الفريق- سوف يولد حالة من العداء بين الولايات المتحدة وبين

أعضاء «اوبك بلس»؛ لأن واشنطن ترى فيه نوعًا من تحديها ، معتبرة أنه بمثابة إعلان عن ظهور نظام عالمي متعدد الأقطاب الاقتصادية، وبالتالي فهي سترى فيه انحيازاً من الدول التي أقدمت على اتخاذه لصالح روسيا الاتحادية.

ولعل الدرس الاستراتيجي المستفاد من تداعيات قرار «أوبك بلس» الأخير بالنسبة للدول النفطية ومنها دول مجلس التعاون الخليجي ، هو ضرورة مواصلة جهود إصلاح وإعادة هيكلة اقتصادياتها الوطنية القائمة حالياً على مصدر ريعي وحيد للدخل، وهو النفط، والعمل على تطوير مصادر أخرى، وتعديل البنى الاقتصادية، لتشمل قطاعات أخرى غير نفطية، مثل: الصناعة، والسياحة، وغيرهما.

وتشير الخبرة العملية إلى أن بعض دول الخليج العربي قطعت شوطاً مهماً في هذا المضمار خلال السنوات الأخيرة، كما هو الحال في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة اللتين رفعتا نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي لكل منهما.

مسار جديد للحرب الروسية الأوكرانية في شهرها الثامن

دخلت الحرب الروسية في أوكرانيا التي اندلعت في ٢٤ فبراير ٢٠٢٢م، النصف الثاني من عامها الأول، وسط تطورات ميدانية لافتة خلال الأسابيع الأخيرة، لا سيما منذ مطلع سبتمبر ٢٠٢٢م، لكن دون وجود أفق واضح لنهاية العمليات العسكرية وبدء محادثات سلام جادة لإنهاء القتال.

على الصعيد الميداني، تمكنت القوات الأوكرانية من استعادة عشرات البلدات والقرى الصغيرة في أنحاء البلاد مع المرحلة الأولى من الهجوم المضاد الذي شنته ضد القوات الروسية خلال الفترة من أوائل أغسطس حتى منتصف سبتمبر ٢٠٢٢م.

وأتبعت ذلك بإطلاق المرحلة الثانية من هذا الهجوم المضاد، خلال الأسبوع الأول من سبتمبر، مستهدفة تحرير المدن الكبرى من سيطرة القوات الروسية في جنوب أوكرانيا- خصوصاً في خاركيف وخيرسون- وكذلك في منطقتي لوغانسك ودونيتسك بإقليم «دونباس» في الشرق.

وتحققت المكاسب الميدانية السريعة والمتوالية لكييف بفضل المساعدات الأمنية والاستخباراتية الغربية لا سيما الاميريكية، والتي شملت منظومات مدفعية ودفاع جوي وصاروخي متطورة بما فيها منظومة صواريخ «هيمارس»، إضافة إلى الآليات العسكرية المدرعة، والطائرات المسيرة بدون طيار «درونز».

ورداً على ذلك، هددت روسيا مجدداً باستخدام السلاح النووي في الحرب، وأعلنت حالة التعبئة الجزئية في صفوف قوات الاحتياط، وذلك للمرة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية، كما أجرت في الفترة من ٢٣ على ٢٧ سبتمبر ٢٠٢٢م، استفتاءات في أربعة مناطق أوكرانية محتلة لضمها، وهي: خيرسون، ولوغانسك، ودونيتسك، وزانوريجيا التي تضم أكبر محطة نووية في أوروبا.

وأسفرت نتائج هذه الاستفتاءات عن دعم سكان المناطق الأربعة للانضمام إلى الاتحاد الروسي، حيث تقدمت بطلبات إلى موسكو في هذا الصدد.

وفي ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢م، أعلن الرئيس فلاديمير بوتين رسمياً ضم هذه المناطق إلى روسيا الاتحادية، بعد أكثر من ٨ سنوات من ضم شبه جزيرة القرم في مارس عام ٢٠١٤م.

وأعلنت الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وحلف شمال الأطلسي «الناتو» رفضها القاطع لهذه الاستفتاءات التي وصفتها بـ«الصورية» و«غير الشرعية» لانتهاكها ميثاق المنظمة الأممية والقانون الدولي.

وفي ٧ أكتوبر ٢٠٢٢م، شهدت الحرب في أوكرانيا، تطوراً نوعياً جديداً تمثل في نقل المعركة- للمرة الأولى منذ بدء الحرب- إلى شبه جزيرة القرم، عبر استهداف الجسر الوحيد الرابط بين البر الروسي وشبه الجزيرة، المعروف بجسر «كيرتش» أو جسر «القرم» بانفجار شاحنة مفخخة محملة بعشرات الأطنان من المتفجرات، في ضربة موجعة لموسكو- رمزياً وعسكرياً- إذ يمثل هذا الجسر أهمية بالغة من الناحية الاستراتيجية؛ كونه الطريق الرئيسي لنقل الإمدادات إلى القوات الروسية التي تقاتل في جنوب أوكرانيا.

وفي ضوء التطورات سالفة الذكر، يمكن القول أن الحرب في أوكرانيا دخلت مساراً جديداً منذ منتصف أغسطس ٢٠٢٢م، وبات المشهد الاستراتيجي العام يتسم بالتالي:

- تحول نسبي ملحوظ في ميزان القوى العسكرية لصالح الجيش الأوكراني، مقابل انتكاسات كبرى للقوات الروسية، والتي أدت إلى تغيير قيادة هذه القوات مرتين في غضون ٦ اشهر فقط، كان أحدثها في ٨ أكتوبر ٢٠٢٢م غداة انفجار «جسر القرم».
- تغير طبيعة وتكتيكات العمليات العسكرية من الجانب الأوكراني، لتصبح أقرب إلى «حرب استنزاف» لإنهاك القوات الروسية، وتكبيدها أكبر قدر من الخسائر البشرية والعسكرية، عبر استهداف المفاصل الحيوية وقطع خطوط الإمداد اللوجيستي لها، كما حدث في استهداف جسر «كيرتش» مؤخراً، فضلاً عن المحاولات الراهنة للسيطرة على منطقة «خيرسون»؛ لمنع وصول الإمدادات إلى تلك القوات في جنوب أوكرانيا.
- تزايد احتمالات إطالة أمد الحرب من الناحية الزمنية، ما يعني تضاؤل فرص إنهاء القتال قبل نهاية العام الجاري ٢٠٢٢م كما كان مأمولاً، خصوصاً مع ارتفاع معنويات القوات الأوكرانية نتيجة الانتصارات المتوالية، مما شجع القيادة السياسية في كييف على الحديث عن عزمها استعادة كل الأراضي التي احتلتها روسيا بما في ذلك شبه جزيرة القرم وإقليم دونباس.